الأمم المتحدة

A/70/181

الجمعية العامة

Distr.: General
24 July 2015
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish

الدورة السبعون
البند ٩٨ (ب) و (ك) و (س)
من جدول الأعمال المؤقت*
نزع السلاح العام الكامل

نزع السلاح النووي؛ ومتابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها؛ وتخفيض الخطر النووي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣
ثانيا – ملاحظات ٣
ثالثا – المعلومات الواردة من الحكومات ٩
كوبا ٩
السلفادور ١٠
الهند ١٠

* A/70/150.

240815 190815 15-12473 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

لبنان ١١
موريشيوس ١٢
المكسيك ١٣
البرتغال ١٤
قطر ١٥
السودان ١٦

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم استجابة للطلبات الواردة في قرارات الجمعية العامة ٤٠/٦٩ و ٤٣/٦٩ و ٤٨/٦٩.

٢ - ففي الفقرة ٥ من القرار ٤٠/٦٩، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكثف الجهود من أجل تنفيذ التوصيات السبع الواردة في تقرير المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح على نحو تام (A/56/400) مما من شأنه التقليل إلى حد كبير من خطر اندلاع حرب نووية، وأن يؤيد المبادرات التي يمكن أن تسهم في تنفيذها، وأن يواصل أيضا تشجيع الدول الأعضاء على النظر في عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل القضاء على الأخطار النووية، على النحو المقترح في إعلان الأمم المتحدة للألفية، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين.

٣ - وفي الفقرة ٣ من القرار ٤٣/٦٩، طلبت الجمعية العامة إلى جميع الدول أن تحيط الأمين العام علما بما بذلته من جهود وما اتخذته من تدابير تنفيذا لذلك القرار وتحقيقا لنزع السلاح النووي، وطلبت إلى الأمين العام أن يطلع الجمعية العامة على تلك المعلومات في دورتها السبعين.

٤ - وفي الفقرة ٢٢ من القرار ٤٨/٦٩، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار في دورتها السبعين.

ثانيا - ملاحظات

٥ - منذ التقرير الأخير (A/69/131)، بذلت الدول الجهود على مستويات متنوعة لتيسير تنفيذ اتفاقات نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

٦ - وعملا بالقرار ٣٢/٦٨ المعنون ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣“، احتفلت الأمم المتحدة باليوم الدولي الأول للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بتنظيم الأنشطة التالية:

(أ) في نيويورك، عقدت الجمعية العامة جلسة عامة غير رسمية نظمتها البعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة، بصفتها رئيسة الفريق العامل المعني بنزع السلاح لحركة بلدان عدم الانحياز، للاحتفال باليوم الدولي. وفي رسالة تلتها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، دعا الأمين العام إلى الارتقاء بنزع السلاح النووي إلى مصاف أولى الأولويات الدولية؛

(ب) وفي جنيف، نظم مكتب شؤون نزع السلاح بمشاركة حملة التمهيد للإزالة الكاملة للسلاح النووي (Unfold Zero) مناسبة للاحتفال باليوم الدولي شاركت في رعايتها البعثات الدائمة لإندونيسيا وكازاخستان والنمسا ونيوزيلندا لدى الأمم المتحدة، ووكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٨٨ من المنظمات غير الحكومية؛

(ج) ونظمت أيضا مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مناسبة في فيينا احتفالا باليوم الدولي. وقامت الدول الأعضاء في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من جانبها، بإصدار إعلان للترحيب بالاحتفال والمشاركة فيه.

٧ - واستضافت حكومة النمسا المؤتمر الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي عقد في فيينا في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وحضر المؤتمر ١٥٨ دولة في المجموع، وكيانات مختلفة تابعة للأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمات غير حكومية عديدة من أجل مناقشة العواقب العالمية والطويلة الأجل لأي استخدام للأسلحة النووية. وأتى مؤتمر فيينا كمتابعة للدورة الأولى للمؤتمر التي عقدت في أوسلو في آذار/مارس ٢٠١٣، ودورته الثانية التي عقدت في نايايت، المكسيك، في شباط/فبراير ٢٠١٤، وركزا معا على الآثار الفورية والطويلة الأجل المترتبة على استعمال الأسلحة النووية. بالإضافة إلى موجز رئيس المؤتمر، طرحت النمسا التعهد الإنساني الذي تلتزم بموجبه الدول المنضمة إليه بالعمل معا من أجل تحديد ومتابعة تدابير فعالة لسد الثغرة القانونية في مجال حظر الأسلحة النووية وإزالتها. وحتى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٥، قامت ١١٢ دولة في المجموع بإقرار التعهد الإنساني رسميا أو بالإعراب عن دعمه.

٨ - وعقد مؤتمر الأطراف التاسع لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥ في نيويورك، وترأست المؤتمر سفيرة الجزائر طاووس فروخي. وطوال المفاوضات، كانت الوفود منقسمة انقساما شديدا بشأن سبل وصف وتيرة الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح وتنفيذها، وبشأن الخطوات التالية اللازم اتخاذها لبلوغ هدف عالم خال من الأسلحة النووية وبقائه على تلك الحال. وأيدت العديد من الدول الأطراف وضع معايير وأطر زمنية للمضي قدما بخطة نزع السلاح، في حين عارضت أخرى تحديد مثل هذه المواعيد النهائية باعتبارها لا تضع البيئة الأمنية في الاعتبار. وبالإضافة إلى ذلك، لم تتفق الوفود بشأن مدى تأثير الوعي بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في زيادة الطابع الملح لجهود نزع السلاح أو في وتيرتها أو في تعزيز النهج المتبع فيها.

وفي حين اعتبرت العديد من الدول الأطراف أن المعلومات الجديدة المتوفرة عن الأثر الإنساني الكارثي للأسلحة النووية تبرر البدء فورا في مفاوضات بشأن وضع صك قانوني لحظر الأسلحة النووية وإزالتها، واصلت دول أطراف أخرى تأييد توخي النهج التدريجي أو نهج ''البناء لبنة لبنة'' إزاء نزع السلاح النووي. وعلى الرغم من المشاورات المكثفة، لم يتمكن المؤتمر من التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة ختامية موضوعية. وأعرب الأمين العام في بيانه بشأن نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ عن خيبة أمله لعدم تمكن الدول الأطراف من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية موضوعية. وأعرب الأمين العام عن أسفه بوجه خاص لأن الدول الأطراف لم تتمكن من تضييق شقة الخلافات فيما بينها بشأن مستقبل نزع السلاح النووي أو من التوصل إلى رؤية جماعية جديدة بشأن كيفية إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وناشد جميع الدول الحفاظ على الزخم الذي راكمته على مدى السنوات الخمس الأخيرة، بما في ذلك المبادرات الجديدة المتخذة في سبيل نزع السلاح النووي والمساعي المتواصلة من أجل تعزيز عدم الانتشار النووي. وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، أكد الأمين العام أنه سيظل على استعداد لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز ومواصلة الحوار الإقليمي الشامل اللازم لتحقيق هذا الهدف. وأعرب عن الأمل في أن يظل الوعي المتزايد بالآثار الإنسانية المدمرة لأي استخدام للأسلحة النووية دافعا لاتخاذ تدابير فعالة تؤدي إلى حظر الأسلحة النووية وإزالتها.

٩ - ولم يفلح مؤتمر نزع السلاح منذ بدء دورته لعام ٢٠١٥ في بدء مفاوضات على أساس برنامج عمل متفق عليه. وفي ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أعاد المؤتمر إنشاء فريق عامل غير رسمي أسندت إليه ولاية وضع برنامج عمل. وتواصلت المداولات الموضوعية بشأن القضايا الأربع الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال.

١٠ - وفي ظل الانتكاسات المسجلة في إنشاء مناطق جديدة وتعزيز المزيد من التعاون بين المناطق القائمة، واصل المجتمع الدولي الجهود الرامية إلى إحراز التقدم نحو توحيد المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة على النحو التالي:

(أ) أودعت حكومتا فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية صكوك التصديق على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ و٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، على التوالي؛

(ب) عملا بقرار الجمعية العامة ٦٦/٦٩، عقد المؤتمر الثالث للدول الأطراف في المعاهدات المنشئة لمناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا في المقر

في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥ برئاسة الممثل الدائم لإندونيسيا لدى مكتب الأمم المتحدة في فيينا. وبسبب عدم التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الإجرائية، لم يتمكن المؤتمر من النظر في أي بند من بنود جدول أعماله، وإن كان قد جرى خلاله تبادل غير رسمي للآراء. وأدلت الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح ببيان وأدلى عدد من الدول ببيانات؛

(ج) وكشف ميسر ومنظمو المؤتمر المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، على النحو المبين بقدر أوفى في تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٢٩/٦٩، جهودهم الرامية إلى جمع دول المنطقة معا من أجل مناقشة ترتيبات المؤتمر والاتفاق عليها. وأكد عدم توصل الوفود في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ إلى اتفاق بشأن الوثيقة الختامية الموضوعية غياب رؤية جماعية بشأن سبل المضي قدما بهذه المسألة.

١١ - وواصلت الدول الحائزة للأسلحة النووية جهودها المتعلقة بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي، ولا سيما من خلال الجهود الرامية إلى التشجيع على زيادة الشفافية بوسائل انفرادية ومتعددة الأطراف على النحو المبين أدناه:

(أ) عقد المؤتمر السادس للدول الحائزة للأسلحة النووية في لندن في ٤ و ٥ شباط/فبراير ٢٠١٥ برئاسة المملكة المتحدة. وسعى الاجتماع إلى اتخاذ نتائج مؤتمرات لندن لعام ٢٠٠٩ وباريس لعام ٢٠١١ وواشنطن لعام ٢٠١٢ والاتحاد الروسي لعام ٢٠١٣ وبيجين لعام ٢٠١٤ منطلقا لأعماله. وإذ أكدت الدول الحائزة للأسلحة النووية من جديد التزامها ببلوغ هدف عالم خال من الأسلحة النووية وفقا لأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، استعرضت إسهام هذه العملية في تعزيز الثقة المتبادلة والشفافية، وهما العاملان اللذان تعتبرهما تلك الدول أساسيين في إحراز التقدم نحو تحقيق نزع السلاح المتعدد الأطراف. وأشارت الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أهمية وجود حوار قار، ورحبت بالطريقة التي قام بها كل مؤتمر بالبناء انطلاقا من نجاح المؤتمرات السابقة، وشددت على التوافق في الآراء الذي تحقق بشأن الإطار الموحد للإبلاغ ومسرد المصطلحات النووية الرئيسية، مما أسهم في تنفيذ خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠؛

(ب) وواصل كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية العمل في سبيل التنفيذ الكامل للمعاهدة المتعلقة بتدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. وحتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ ووفقا للبيانات التي قدمتها الأطراف عن مجموع ما في حوزتها من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، يمتلك الاتحاد الروسي ٥١٥ من القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات

والقاذفات الثقيلة المنشورة و ٥٨٢ ١ من الرؤوس الحربية المركبة على تلك المنظومات؛ وتمتلك الولايات المتحدة ٧٨٥ من القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية التي تطلق من الغواصات والقاذفات الثقيلة المنشورة و ١٥٩٧ من الرؤوس الحربية المركبة على تلك المنظومات.

١٢ - واستهدفت الجهود الأخرى المبذولة بوسائل مختلفة تيسير عملية نزع السلاح النووي وشملت ما يلي:

(أ) في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، اعتمد وزراء الخارجية وممثلون آخرون رفيعو المستوى بيانا وزاريا مشتركا في الاجتماع الوزاري المشترك السابع بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجاب النووية الذي عقد في نيويورك. وحث الوزراء ''جميع الدول التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على المعاهدة، وخاصة الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢، على القيام بذلك''. وأقر البيان أيضا بدور فريق الشخصيات البارزة في المساعدة في عملية بدء النفاذ، وشدد على أهمية محاكاة التفتيش الموقعي المتمثل في التمرين الميداني المتكامل لعام ٢٠١٤ الذي أجري في الأردن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤؛

(ب) وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عقد رئيس الجمعية العامة جلسة غير رسمية للجمعية العامة احتفالا باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. ونظمت الجلسة بالتعاون مع البعثة الدائمة لكازاخستان لدى الأمم المتحدة. وعلى إثر حفل الافتتاح الذي أدلى فيه ببيانات كل من الأمين العام ورئيس الجمعية العامة والنائب الأول لحاكم كازاخستان الشرقية (منطقة سيميبالاتينسك)، يرميك كوشيربابيف، عقدت حلقة نقاش رفيعة المستوى تناولت بعض المسائل الرئيسية، بما في ذلك الخطوات اللازمة لإحراز مزيد من التقدم في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وبناء الثقة، ومسائل أخرى ذات صلة؛

(ج) وطلبت الجمعية العامة في قرارها ٥٣/٦٧ إلى الأمين العام أن ينشئ فريقا من الخبراء الحكوميين يعقد اجتماعاته في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ لوضع توصيات بشأن الجوانب المحتملة التي يمكن أن تسهم، دون مفاوضات، في معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. واختتم الفريق، برئاسة الممثل الدائم لكندا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، أعماله في أيار/مايو ٢٠١٥. وأكد الفريق من جديد في تقريره المعد بتوافق الآراء أن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى ينبغي أن تكون ملزمة قانونا وغير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دوليا

وبشكل فعال، وأن الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها، لا تزال تمثل أنسب أساس يمكن أن يستند إليه عند بدء المفاوضات المقبلة دون مزيد من التأخير في مؤتمر نزع السلاح، وأن هذه الوثيقة، كما بين ذلك التقرير، تتيح للمفاوضين إمكانية توجيه الانتباه إلى جميع جوانب المعاهدة، بما في ذلك نطاقها، بغرض النظر فيها. واتفق الفريق على أن معاهدة من هذا القبيل يمكن أن تسهم بشكل عملي في تهيئة عالم خال من الأسلحة النووية وفي عدم الانتشار بجميع جوانبه، وبشكل أعم، في تعزيز الأمن العالمي. وحدد التقرير المجالات التي تتقارب أو تتباين فيها الآراء بشأن الجوانب الرئيسية من المعاهدة، بما في ذلك الآراء التي قد يوجد بشأنها طيف واسع من وجهات النظر والتي يمكن إجراء المزيد من البحوث التقنية و/أو العلمية بشأنها مما من شأنه أن يساعد المفاوضين.

١٣ - ورغم التقدم المحرز في تنفيذ اتفاقات نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين والسعي إلى تحقيق مبادرات جديدة لدعم هذين الهدفين، لا تزال العقبات قائمة ولا يزال ثمة شعور متزايد بالإحباط إزاء ما تعتبره العديد من الدول بطئا في وتيرة التقدم. وبينما يرحب بالجهود الرامية إلى خفض المخزونات الحالية، فإنه مما يدعو إلى القلق أن الحجم الإجمالي المقدر للأسلحة النووية، المنشور منها وغير المنشور، لا يزال يعد بالآلاف. وعلاوة على ذلك، تواصل الدول الاعتماد على الأسلحة النووية في سياساتها الدفاعية والأمنية، وتنفذ برامج ترمي إلى تحديث أسلحتها النووية ونظم إيصالها والبنى التحتية ذات الصلة بها.

١٤ - وفي حين تواصل الدول تحديد سبل تكثيف جهودها للمضي قدما نحو هدف نزع السلاح النووي، مثل المؤتمرات الدولية المعقودة لدراسة الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، لا يزال يسود إحباط شديد لدى الدول إزاء عدم إحراز تقدم ملموس في نزع السلاح النووي.

١٥ - ويواصل كل من الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح جهودهما الرامية إلى تشجيع نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وفي ٧ تموز/يوليه ٢٠١٥، أدلى الممثل السامي بالنيابة ببيان في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح، وقال إن النتائج المؤسفة لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ تؤكد أكثر من أي وقت مضى الحاجة إلى حوار حقيقي متعدد الأطراف بشأن المسائل الرئيسية لنزع السلاح وعدم الانتشار. وأشار إلى أن المسؤولية تقع الآن مباشرة على مؤتمر نزع السلاح، بوصفها الهيئة التفاوضية الوحيدة في العالم المعنية بنزع السلاح، من أجل سد الفجوة بين الدول والعودة إلى الطريق نحو إزالة الأسلحة النووية.

ثالثا – المعلومات الواردة من الحكومات

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥]

ما دامت الأسلحة النووية موجودة سيظل خطر استخدامها قائما. ويظل الجنس البشري ونظامنا الإيكولوجي برمته عرضة لخطر الفناء نتيجة وجود واحتمال استخدام أكثر من ١٦ ٠٠٠ سلاح نووي ذات قوة أشد من أي وقت مضى.

وترى كوبا أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وجريمة ضد الإنسانية تشكل انتهاكا للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في آن واحد.

وخلال ما يقارب عشرين عاما منذ أعلنت محكمة العدل الدولية أن استخدام الأسلحة النووية غير مشروع في فتواها المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، لم يحرز سوى تقدم ضئيل نحو الإزالة التامة للأسلحة النووية.

ومن دواعي القلق الشديد أن مبدأ الردع النووي لا يزال يشكل جزءا جوهريا من نظريات الأمن والدفاع العسكري في بعض الدول، بما في ذلك إمكانية استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ردا على هجمات بغير الأسلحة النووية. وإضافة إلى ذلك، يظل قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بنشر الأسلحة النووية في أراضي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية مصدرا للقلق، إذ أن ذلك يعني في الواقع وجود عدد أكبر بكثير من ''الدول الحائزة للأسلحة النووية''.

ونذكر بأن محكمة العدل الدولية، في فتواها، دعت بالإجماع إلى بدء مفاوضات لإزالة الأسلحة النووية، وأشارت إلى أن الدول الحائزة للأسلحة النووية يقع عليها التزام بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ليس فقط بالسعي إلى إجراء مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي في إطار نظام تحقق دولي صارم وفعال، بل أيضا بالوصول بتلك المفاوضات إلى نتيجة.

ونحن على قناعة بأن حظر الأسلحة النووية وإزالتها الكاملة هما الضمانة المطلقة الوحيدة التي تكفل عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وتعرب كوبا عن

أسفها البالغ لعدم وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بتعهداتها القطعية المتمثلة في الإزالة الكاملة لترساناتها النووية بغية تحقيق نزع السلاح النووي. وندين بشدة تحديث الأسلحة النووية القائمة وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية، إذ أن ذلك لا يتسق مع الالتزام باعتماد تدابير فعالة من أجل نزع السلاح النووي.

السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]
[١٣نيسان/أبريل ٢٠١٥]

المخزونات المادية التي تحوزها القوات المسلحة للسلفادور لا تضم الأسلحة النووية، وتشمل المبادرات المتخذة لمناهضة استخدامها التصديق على الصكوك التالية:

- معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛
- معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)؛
- اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلاتها.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ أيار/مايو ٢٠١٥]

كانت الهند من بين مقدمي مشروع قرار الجمعية العامة ٤٣/٦٩.

ولا يستند تأييد الهند لوجود التزام بالقيام بحسن نية بإجراء مفاوضات نزع السلاح النووي والوصول بها إلى نتيجة إلى أحكام أي صك قانوني معين، بل يمثل امتدادا منطقيا لتأييد الهند السياسي المستمر لنزع السلاح النووي. والهند مقتنعة بأن هدف نزع السلاح النووي يمكن أن يتحقق من خلال عملية تدريجية يكفلها التزام عالمي وإطار متعدد الأطراف متفق عليه وشامل وغير تمييزي. وثمة حاجة إلى إجراء حوار هادف في ما بين جميع الدول التي تملك أسلحة نووية من أجل بناء أسس الاطمئنان والثقة ومن أجل تقليص الدور البارز للأسلحة النووية في الشؤون الدولية وفي المذاهب الأمنية.

وقد عددت ورقة العمل (CD/1816) التي قدمتها الهند خطوات محددة، بما في ذلك إعادة تأكيد الالتزام القطعي من جانب جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف الإزالة

الكاملة للأسلحة النووية؛ وتقليص الدور البارز للأسلحة النووية في المذاهب الأمنية؛ واتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير للحد من الخطر النووي؛ والتفاوض على اتفاق عالمي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن ''عدم البدء باستخدام'' الأسلحة النووية؛ والتفاوض بشأن اتفاق عالمي ملزم قانونا بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ والتفاوض بشأن اتفاقية تتعلق بالحظر التام لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛ والتفاوض بشأن اتفاقية للأسلحة النووية تتعلق بحظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة النووية وبتدميرها، بما يفضي إلى إزالة الأسلحة النووية على نحو عالمي وغير تمييزي ويمكن التحقق منه في إطار زمني محدد.

والهند تعتبر أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المناسب لبدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي من خلال إنشاء هيئة فرعية مكلفة بولاية يتفق عليها بتوافق الآراء كجزء من برنامج شامل ومتوازن.

لبنان

[الأصل: بالعربية]
[٩ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

إن لبنان يؤكد على ما يلي:

لبنان لا يمتلك ولا ينتج أسلحة الدمار الشامل. وهو ملتزم بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وهو ضد مشروعية التهديد بهذه الأسلحة أو استخدامها.

ويرحب لبنان بجميع المبادرات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح العام الكامل، ولا سيما في الشرق الأوسط، ويدعمها، ويشدد على أن هذه المنطقة ينبغي أن تكون خالية من أسلحة الدمار الشامل. ولكنه يشعر بالقلق إزاء عدم امتثال إسرائيل للشرعية الدولية. فإسرائيل تحتفظ بترسانة نووية تشكل تهديدا دائما لجميع دول المنطقة وبالتالي للسلم والأمن الدوليين.

ومن الضروري أن تواصل الدول العربية المطالبة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، لأن ذلك هو الخيار الوحيد المتاح لمواجهة ما تشكل الأسلحة النووية الإسرائيلية وما لها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى من مخاطر على السلم الدولي والأمن القومي العربي.

وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي مطالبة دول المنطقة كافة، بما في ذلك إسرائيل، بالتوقيع على المعاهدات المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية.

ومن الضروري توحيد الموقف العربي وتفعيل دور جامعة الدول العربية والعمل على اكتساب المعارف العلمية وتأمين التجهيزات اللازمة للحماية من أسلحة الدمار الشامل. ومن الحيوي أيضا مواصلة الجهود لإظهار إسرائيل كدولة غير طرف في الاتفاقيات الدولية.

ويدعو لبنان إلى الشروع في استخدام التكنولوجيات النووية السلمية وتطويرها في جميع المجالات التي تخدم التنمية المستدامة، ويحث على وضع الاحتياجات المختلفة للدول العربية في الاعتبار.

موريشيوس

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥]

موريشيوس بلد جزري صغير. وهي لم تدع قط إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية والبيولوجية. وما فتئت تؤيد مبادرات الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء الهادفة إلى إزالة الأسلحة النووية. وينبغي ألا يسمح لأي بلد في العالم باستحداث أسلحة الدمار الشامل وإنتاجها واختبارها وتطويرها وتكديسها.

وجمهورية موريشيوس، بوصفها طرفا موقعا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ عام ١٩٦٩، ملتزمة بمنع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيتها، وبتعزيز التعاون في أوجه الاستخدام السلمي للطاقة النووية، والمضي قدما بهدف تحقيق نزع السلاح العام الكامل.

وحكومة موريشيوس أيضا وقعت وصدقت على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، الأمر الذي يظهر عزمنا على دعم وتشجيع نزع السلاح النووي.

وجمهورية موريشيوس عضو نشط في الحملة الدولية لحظر الأسلحة النووية، على الرغم من عدم وجود أي أسلحة أو منشآت نووية على أراضيها.

وليس لدى موريشيوس أي تشريعات تتصل تحديدا بالأسلحة النووية. ومع ذلك، فقد سنت حكومتها التشريعات التالية من أجل ضمان سلامة وأمن أراضيها:

- قانون عام ٢٠٠١ المتعلق بمراقبة المواد الكيميائية الخطرة؛

- قانون عام ٢٠٠٢ المتعلق بمنع الارهاب؛
- قانون عام ٢٠٠٣ المتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية؛
- قانون عام ٢٠٠١ المتعلق بحظر الألغام المضادة للأفراد.

وينبغي لموريشيوس بناء على ما سبق أن تواصل دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل إزالة أسلحة الدمار الشامل تلك.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

تشارك المكسيك بنشاط وبشكل حاسم في مختلف المحافل المتعددة الأطراف والإقليمية التي تتناول مسألة نزع السلاح النووي. وخلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، قدمت المكسيك، سواء بصفتها الوطنية أو مع دول أخرى، مشاريع قرارات في اللجنة الأولى بشأن المواضيع التالية المتعلقة بنزع السلاح النووي:

- دراسة الأمم المتحدة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة؛
- برنامج الأمم المتحدة لمعلومات نزع السلاح؛
- نحو تهيئة عالم خال من الأسلحة النووية عن طريق التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي؛
- المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف.

وجنبا إلى جنب مع البلدان ذات التفكير المماثل، تشجع المكسيك المبادرة الإنسانية التي تتوخى اتباع نهج إنساني جديد فيما يتعلق بالنقاش بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وكانت المكسيك طرفا في البيانات الجماعية التي أدلي بها بشأن هذه المسألة منذ عام ٢٠١٢، واستضافت في عام ٢٠١٤ في نايريت المؤتمر الثاني المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وشاركت أيضا في مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي انبثق عنه تعهد النمسا الذي يدعو الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أن تعيد تأكيد التزامها بالمعاهدة، ويدعو جميع الدول إلى العمل على الحد من المخاطر المتصلة بالأسلحة النووية.

وفي مؤتمر القمة الثالث لرؤساء الدول والحكومات لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد في كوستاريكا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أصدر أعضاء الجماعة الثلاثة والثلاثين إعلانا خاصا أكدوا فيه مجددا التزامهم بالنهوض بنزع السلاح النووي بشكل كامل يمكن التحقق منه وأعربوا عن دعمهم لالتزامات النمسا.

وبالإضافة إلى ذلك، ترأست المكسيك مؤتمر نزع السلاح في الفترة من ٢٠ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥. وقدمت مشروع برنامج عمل يجسد الولاية التفاوضية بشأن جميع بنود جدول الأعمال، وثلاثة مشاريع مقررات بشأن مشاركة منظمات المجتمع المدني وأساليب عمل المؤتمر وتوسيع عضويته. ولكن لم يعتمد أي منها.

وشاركت المكسيك أيضا بنشاط في دورات اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥، وروجت لفكرة مفادها أن الشواغل الإنسانية ينبغي أن تشكل الأساس الذي تستند إليه جميع أنشطة نزع السلاح.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥]

تبذل البرتغال الجهود في سبيل النهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار فيما يخص جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، وتشارك في هذا السياق في عدة مبادرات دولية رئيسية ترمي إلى النهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار. ومسألة أسلحة الدمار الشامل النووية تثير شواغل رئيسية لدى البرتغال، ونحن نعمل في سبيل تعزيز جهود فعالة متعددة الأطراف سعيا إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي والسلامة النووية على المدى البعيد. ومشاركتنا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأمان النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلاتها، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، وفريق أستراليا، ومجموعة موردي المواد النووية، شاهد على تقيد البرتغال بهذا المسعى وبالالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة.

ومع مراعاة البيانات السابقة، ومع الإشارة إلى الالتزامات التي تعهدت بها البرتغال إزاء جميع شركائها الدوليين من حيث متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، تلاحظ البرتغال أن المبادئ المنصوص عليها في تلك الوثيقة مجسدة تجسيدا جيدا على مستوى مذهب البرتغال المتبع فيما يخص المسائل النووية.

وترى البرتغال أنه يمكن السعي في نهاية المطاف إلى وضع اتفاقية لحظر الأسلحة النووية ما دامت المفاوضات قد بدأت بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية الأخرى، على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها.

قطر

[الأصل: بالعربية]
[١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥]

تؤمن دولة قطر بأن التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها مخالف للقانون الدولي الساري على النزاعات المسلحة، وبخاصة مبادئ وقواعد القانون الإنساني الدولي.

وترى دولة قطر باقتناع تام أن الضامن الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية هو إزالة هذه الأسلحة بشكل كامل. وهي لذلك تؤكد على أهمية فتوى محكمة العدل الدولية التي أشارت بالإجماع إلى أن ثمة التزام قائم بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، وبالوصول بتلك المفاوضات إلى نتيجة.

وترى دولة قطر أنه يجب اتخاذ إجراءات للإسراع بتنفيذ التدابير الثلاثة عشر الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ والإجراءات الاثنان والعشرون الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، ومن ذلك إنشاء لجنة مخصصة تعنى بنزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح من أجل تحديد الخطوات اللازمة للوصول إلى هدف إزالة الأسلحة النووية بشكل كامل.

وقطر دولة خالية من الأسلحة النووية، ولا تمتلك أيا من هذه الأسلحة أو وسائل إيصالها. وليست لها أي طموحات أو نوايا لامتلاك أو تطوير برامج ذات علاقة بهذه الأسلحة، ولا تقدم أي مساعدة علمية أو تقنية أو مادية لأي جهة تسعى لامتلاك أو تطوير تلك الأسلحة. وهي لا تسمح أيضا بممارسة أي نشاطات ذات علاقة بالأسلحة النووية على أراضيها.

وإيماناً من دولة قطر بأهمية استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية وعدم الانحراف بها إلى استخدامات عسكرية، فقد انضمت إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٩، ووقعت اتفاقا للضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة

الذرية في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ووقعت أيضا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ ثم صادقت عليها في ٣ آذار/مارس ١٩٩٧.

وشاركت قطر في المؤتمر الأول المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي عقد في أوسلو في عام ٢٠١٣، وفي الدورة الثانية لهذا المؤتمر التي عقدت في المكسيك في شباط/فبراير ٢٠١٤، وفي دورته الثالثة المعقودة في فيينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وقد قامت بذلك إيمانا منها بأهمية أن تدرك البشرية أخطار الأسلحة النووية، وأن يكون لذلك أثر ملموس في الجهود التي يجب أن تبذل لتجنيب البشرية ويلات هذه الأسلحة، علما أن الهدف النهائي المبتغى هو الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

السودان

[الأصل: بالعربية]
[١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥]

يؤيد السودان القرار الوارد في فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها. ويلفت الانتباه إلى الخصائص الفريدة لتلك الأسلحة، وخاصة قوتها التدميرية التي لا يمكن السيطرة عليها. ذلك أن الإشعاع الذي يطلقه أي تفجير نووي يؤثر في الصحة والزراعة والموارد الطبيعية والسكان على مدى مساحة شاسعة. وعلاوة على ذلك، من شأن استخدام الأسلحة النووية أن يشكل خطرا جسيما على الأجيال المقبلة. والسودان يدعم المبادئ الأساسية التي تشكل نسيج القانون الإنساني والتي تطرقت الفتوى لعدد منها، ألا وهي مبادئ التمييز، وحظر الاستخدام العشوائي للأسلحة، وحظر التسبب في معاناة لا داعي لها للمقاتلين، وأن الدول لا تملك حقا غير محدود لاختيار الأسلحة التي تستخدمها. وبناء على فتوى المحكمة، يبدو أنه لا يمكن التوفيق إلا بصعوبة بالغة بين استخدام هذه الأسلحة واحترام هذه المتطلبات.

وبوصف السودان دولة خالية من الأسلحة النووية، فهو لا يمتلك هذه الأسلحة أو وسائل إيصالها. وليست له معاملات بالأسلحة النووية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وليست لديه أي نوايا أو طموحات لامتلاكها أو تطوير أي برامج ذات علاقة بهذه الأسلحة. ولا يقدم السودان أي مساعدات علمية أو تقنية أو مادية لأي جهة في هذا الشأن، ولا يسمح بممارسة أي أنشطة ذات علاقة بهذه الأسلحة على أراضيه.

والسودان يدعم المساعي الدولية والإقليمية الرامية لحظر الأسلحة النووية وإزالتها، ويرى أن الضمان الوحيد لعدم استخدامها هو إزالتها تماما. وقد انضم السودان إلى العديد

من الصكوك المتعلقة بحظر ومنع الانتشار النووي. وما فتئ السودان يدعو إلى ضرورة انخراط جميع الأطراف في مفاوضات متعددة الأطراف تؤدي إلى اتفاقية شاملة وغير تمييزية تتصدى لمسألة الأسلحة النووية.